E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/2013/C.8/6(Part III)
27 November 2013
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الفنية
الاجتماع الثامن
عمّان، ١٠-١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

البند ٦ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

الأولويات الإقليمية والدولية

النمذجة الاقتصادية لتعزيز صنع السياسات

موجز

تواجه المنطقة العربية تحديات غير مسبوقة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية. وتواجه الحكومات تحدي تقليص الفوارق الاجتماعية وتسريع وتيرة النمو، بموازاة إدارة الصعوبات المالية. وفي ظل هذه الظروف، تتطلب مواجهة التحديات الطويلة الأمد الخاصة بالتحول التنموي تغييراً في منهجية وضع السياسات. فلا بد من إصلاح الاقتصاد الكلي من خلال تقييم مختلف الاحتمالات والخيارات المتاحة. ولكن المنطقة العربية تفتقر إلى القدرات في مجال النمذجة الاقتصادية اللازمة للقيام بمثل هذا التقييم.

وفي هذه الوثيقة، تعرض الأمانة التنفيذية الجهود المبذولة لمواجهة هذه التحديات وتوصي باعتماد نهج شامل يقضي بتعزيز قدرات النمذجة الاقتصادية والتحليل والاستشراف وتطوير البنية الأساسية للإحصاء. كما تقترح تقنيات للنمذجة الاقتصادية تشمل نموذج التوازن العام القابل للحوسبة، التقنيات الكميّة العالمية، ونماذج التقديرات السريعة (Now-Casting).

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٢	٣
الفصل		
أولاً- المشكلات والأهداف	٣-٦	٣
ثانياً- التقنيات المقترحة للنمذجة الاقتصادية	٧-٢٠	٤

مقدمة

١- تواجه المنطقة العربية منذ أكثر من سنتين تحديات غير مسبوقة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لعلّ أكثرها إلحاحاً هي مشكلة البطالة، ولا سيما بطالة الشباب، إذ تحلّ المنطقة بين أعلى المعدلات في العالم. ولذلك أصبح خلق فرص العمل من أهم أولويات الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والحكم على أداء الحكومات بات رهناً بقدرتها على حلّ مشكلة البطالة. ومن التحديات التي تواجهها الحكومات ضرورة تقليص الفوارق وتسريع وتيرة النمو على الرغم من القيود المالية الراهنة. وفي ظل الظروف الحالية، يتطلب التصدي للتحديات الطويلة الأجل المرتبطة بالتحوّلات الإنمائية تحوّلات في السياسة العامة، التي يجب مناقشتها في دائرة العمل السياسي الحالي.

٢- هذه الوثيقة تعرض الجهود المبذولة لمواجهة تلك التحديات وتوصي باعتماد نهج شامل يقضي بتعزيز قدرات النمذجة الاقتصادية والتحليل والاستشراف وتطوير البنية الأساسية للإحصاء. كما تقترح تقنيات النمذجة الاقتصادية التالية: نموذج التوازن العام القابل للحوسبة، التقنيات الكميّة العالمية، ونماذج التقديرات السريعة (Now-Casting).

أولاً- المشكلات والأهداف

٣- وخلصت المشاورات مع الدول الأعضاء والمؤسسات الإقليمية والدولية إلى أنّ السلطات المعنيّة بالتخطيط في هذه الدول لا تملك دائماً الأدوات اللازمة للقيام بدورها. فصنع السياسات على أساس المعلومات الوافية يعوقه نقص في قدرات النمذجة والإحصاءات الاقتصادية، واعتماد البلدان على التحاليل والتوقعات الاقتصادية الصادرة عن مؤسسات خارجية. ولذلك تأثير بالغ على الإنجازات الإنمائية.

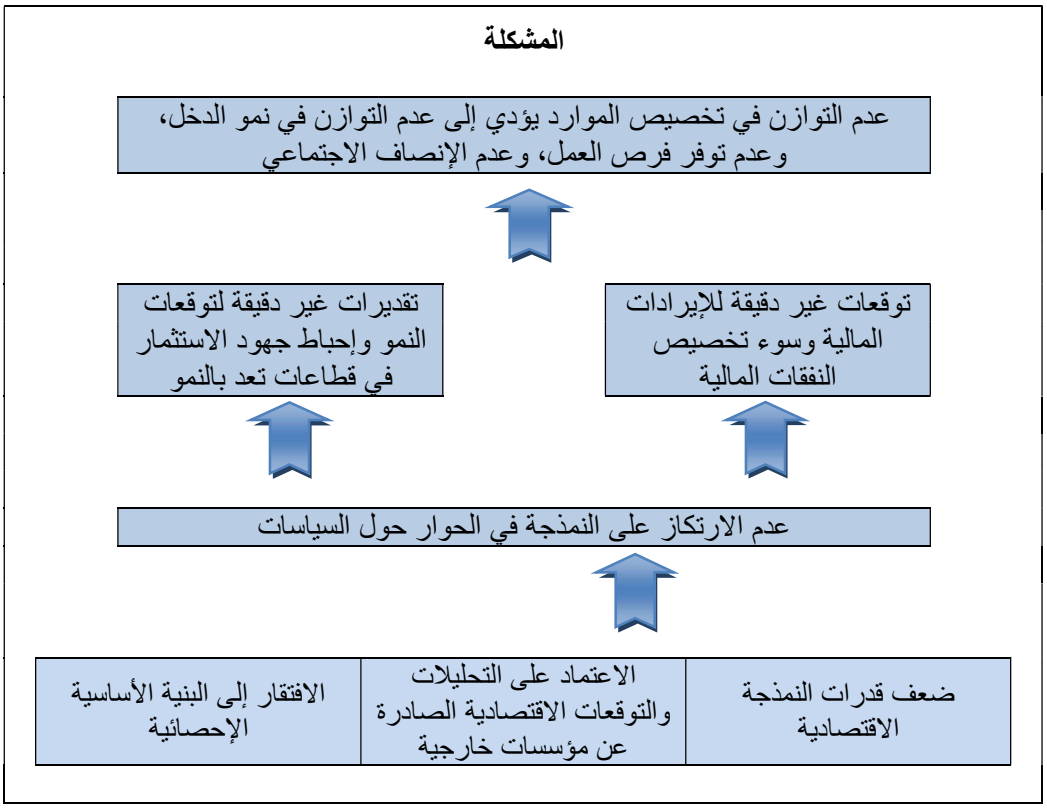

٤- وتؤكد هذه المشاكل الحاجة الملحة إلى دراسات كميّة وتحليلات اقتصادية ترتكز على الأدلة يركن إليها صانعو السياسات في تصميم سياسات جديدة وتقييم آثارها الاقتصادية والاجتماعية قبل تنفيذها.

٥- واستخلصت الإسكوا أنه من الضروري التركيز على النمذجة الاقتصادية لبناء القدرات التحليلية في الدول الأعضاء من أجل وضع سياسات فاعلة للتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية.

٦- أما الهدف، فهو التوصل إلى نهج شامل يعتمده كل بلد ويسهم في: (أ) بناء القدرات في النمذجة؛ (ب) تعزيز قدرات التحليل والتوقّع؛ (ج) تطوير البنية التحتية الإحصائية. ويتيح مثل هذا النهج للمؤسسات المعنية بالتخطيط أن تزوّد صانعي السياسات بتوقعات دقيقة حول الإيرادات المالية يُمكن على أساسها تخصيص النفقات، وتقدير آفاق النمو، وتحديد القطاعات التي يحتمل أن تكون مصدراً لهذا النمو. وببناء هذه القدرات، يصبح بالإمكان تخصيص الموارد بشكل متوازن، وبالتالي حفز النمو الشامل، وخلق فرص العمل المستدام، وتحقيق الإنصاف الاجتماعي.

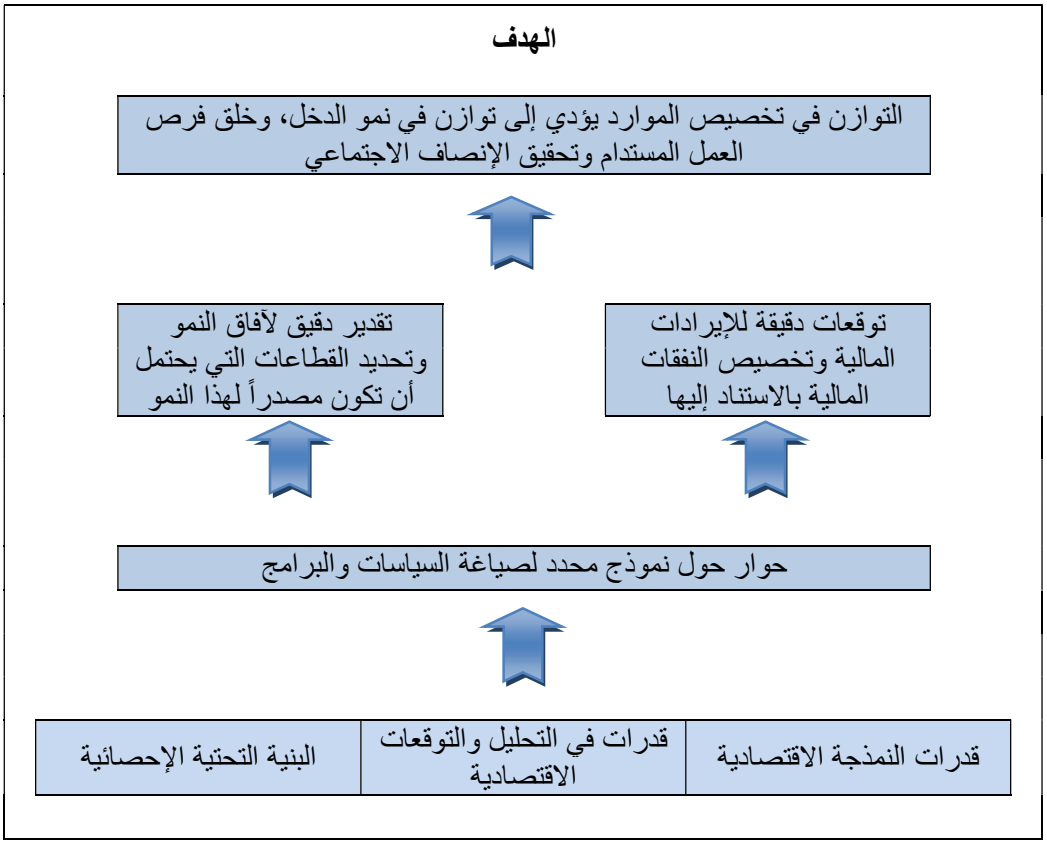

ثانياً- التقنيات المقترحة للنمذجة الاقتصادية

٧- في هذا الإطار ستعمل الإسكوا على إجراء التحاليل الدقيقة المرتكزة على الأدلة باستخدام أحدث التقنيات الكمية وستساعد الإدارات العامة في بناء قدراتها التحليلية من خلال دعمها في تطوير أدواتها الخاصة

وتدريبها على استخدامها. وبذلك ستتمكن الإدارات العامة من: (أ) تطوير قدراتها للاستفادة من التحاليل التي تتيحها الإسكوا؛ (ب) إجراء تحاليل خاصة بها؛ (ج) الاستجابة بطريقة أفضل لطلبات صانعي السياسات.

٨- وتشمل هذه المبادرة العناصر التالية.

العنصر الأول: النموذج القياسي للتوازن العام

٩- تعمل الإسكوا في إطار هذا العنصر على تطوير نموذج قياسي للتوازن العام وتنفيذه وتنظيم دورات تدريبية وطنية وإقليمية حول استخدامه.

١٠- فقد أصبحت النماذج القياسية للتوازن العام أداة معيارية للتحليل التجريبي، وهي تستخدم على نطاق واسع لتحليل آثار السياسات النافذة على الرفاه وتوزيع الدخل، علماً أن هذه الآثار تنتقل عبر أسواق متعدّدة. وهذه النماذج تقيّم أيضاً الآثار الاقتصادية لمختلف الأدوات مثل الضرائب والإعانات والحصص، ويمكن استخدامها في مجالات متنوّعة مثل الإصلاح المالي، والتخطيط الإنمائي، والتجارة العالمية، والتنظيم البيئي.

١١- ويشمل العنصر الأول أيضاً أنشطة التدريب التي تمكّن الإدارات العامة من استخدام هذه النماذج في إجراء التحاليل المعمّقة وإعدادها ووضعها في متناول صانعي السياسات. وقد وضعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة والبنك الدولي أساس النموذج، واستخدم في ٣٥ بلداً من جميع أنحاء العالم. ولهذا السبب، ستعمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والإسكوا في العامين الأوّلين على وضع برنامج لنقل المعارف، في إطار التمهيد لاضطلاع شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة في الإسكوا بدور الوكالة المنفذة للبرنامج في المنطقة. ويستفيد البرنامج أيضاً من تعاون شعبة الإحصاء في الإسكوا التي ستزوّد الدول الأعضاء بالدعم الفني في مجال الإحصاءات وفي وضع مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، في حال عدم توفرها[١].

١٢- وقد طوّرت الإسكوا الأدوات اللازمة للنمذجة الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية ولبنان والأردن من أجل تحديد أثر الأزمة السورية على اقتصاداتها.

<u>الجمهورية العربية السورية</u>

١٣- حدّثت الإسكوا جدول المدخلات/المخرجات المتوفر لسوريا وطوّرت مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لتشمل قاعدة بيانات مشروع تحليل التجارة العالمية. ومن ثمّ طوّرت نموذجاً قياسياً جزئياً للتوازن يغطي عدداً من القطاعات وأجرت تحليلاً لأثر الأزمة السورية على الاقتصاد الوطني.

<u>الأردن</u>

١٤- طوّرت الإسكوا مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لعام ٢٠٠٦، وهي تشمل أكثر من ٣٠ قطاعاً في الأردن وتقوم حالياً بتحليل أثر الأزمة السورية على اقتصاد الأردن باستخدام النموذج القياسي للتوازن العام. وستبدأ

(١) يجري حالياً تقييم البيانات ومصفوفة المحاسبة الاجتماعية في المنطقة من أجل تحديد احتياجات البلدان.

الإسكوا قريباً بتحديث مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للأردن باستخدام أحدث البيانات من أجل صقل النموذج وإجراء عمليات المحاكاة، مما يسمح بإجراء تحليل أكثر دقة لأثر الأزمة السورية على الأردن.

لبنان

١٥- ستبدأ الإسكوا بتطوير مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لعام ٢٠١١ للبنان باستخدام أحدث جداول المدخلات/المخرجات، وستستخدم المصفوفة بعد ذلك في تطوير النموذج القياسي للتوازن العام. وسيُعتمد النموذج لدراسة أثر الأزمة السورية على اقتصاد لبنان، كما يمكن استخدامه لتقييم أثر قرارات، مثل زيادة الرواتب والأجور في القطاع العام، على الاقتصاد اللبناني.

العنصر الثاني: التقنيات الكميّة الكلية

١٦- يكمّل العنصر الثاني العنصر الأول، وهو يشمل التقنيات الكميّة الكلية، لا سيما النماذج القياسية الكلية للتوازن العام. وفي إطار هذا العنصر، سيصدر عدد من الدراسات حول السياسات العامة، تُعمم على الدول الأعضاء من أجل تزويدها بالتقييم الكمي لمختلف السياسات الإقليمية والعالمية ولتحديد آثارها على اقتصاد كل بلد. والهدف النهائي هو إقناع جميع الدول الأعضاء بإدراج البعد الإقليمي في التخطيط الاستراتيجي وضمان التناسق في استراتيجيات التكامل الإقليمي بين البلدان.

١٧- وستستخدم هذه المواد في النقاش الجاري مع المؤسسات الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، وصندوق النقد العربي.

دمج أركان التكامل الإقليمي في التخطيط الاستراتيجي للبلدان

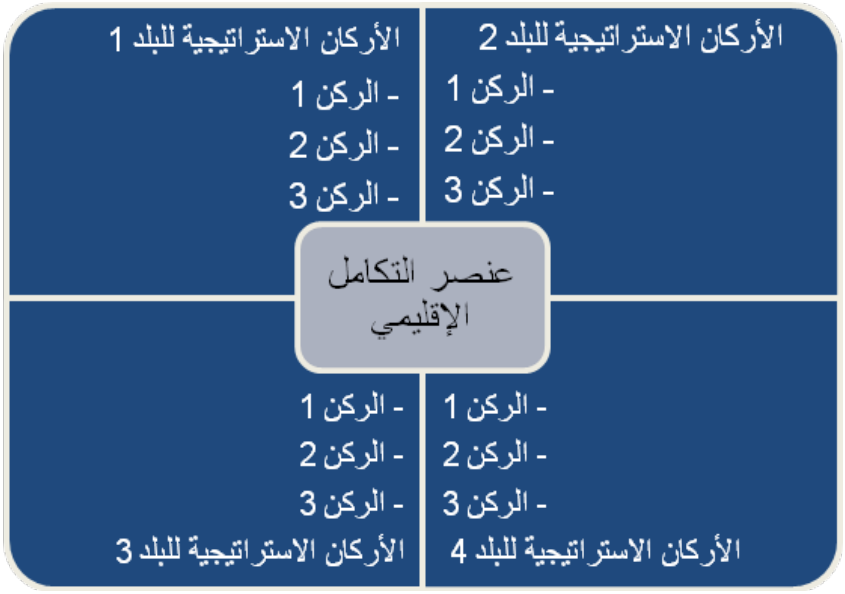

العنصر الثالث: نماذج التقديرات الراهنة (Now-Casting)

١٨- تتغيّر الإحصاءات بسرعة في المنطقة العربية، ويستغرق نشر الإحصاءات الرسمية، لا سيما إحصاءات الحسابات القومية وغيرها من المؤشرات الاقتصادية، وقتاً طويلاً. وفي ظل هذا الواقع، يصعب على الجهات المعنية تقييم الوضع الاقتصادي الراهن على حقيقته، واتخاذ قرارات اقتصادية سليمة وصائبة في غياب الأدلة النوعيّة والموثوقة. ونتيجة لذلك، تأتي توقعات الإيرادات المالية غير دقيقة، وقد تؤدي إلى خلل في تخصيص الميزانية الوطنية، وتكثر المضاربات المالية في جو من عدم اليقين الاقتصادي، يستخدمه المضاربون لزيادة أرباحهم.

المشكلة

اتساع فجوة عدم المساواة الاجتماعية بين المواطنين، وخسارة المزيد من فرص العمل، وعدم تحقيق النمو الاقتصادي المحتمل	اتساع فجوة عدم المساواة الاقتصادية بين المواطنين، وظروف عمل غير مستدامة، وإضاعة فرصة النمو المتوازن
سوء تخصيص النفقات المالية	فقاعات في أسعار الأصول/الممتلكات
توقعات غير دقيقة للإيرادات المالية	تكهنات مالية
الافتقار إلى تقييم اقتصادي آني قصير الأجل (فصلي/شهري) مستند إلى نموذج محدد	

١٩- ونتيجة لما سبق، تعمل الإسكوا على تطوير نماذج للتقديرات السريعة من أجل تأمين جميع المعلومات اللازمة بشأن بعض الأنشطة التي تضطلع بها لرصد الوضع الاقتصادي في المنطقة. وتهدف النمذجة أيضاً إلى حل المشاكل الناجمة عن النقص في المعلومات من أجل معالجة مجموعة أوسع من القضايا الاجتماعية والاقتصادية. وتسعى الإسكوا إلى تعميم التقييم الاقتصادي القصير الأجل المستند إلى نموذج محدد على الجهات المعنية في المنطقة من أجل اتخاذ قرارات شفافة وموضوعية بشأن الوضع الاقتصادي الراهن.

الهدف

هيكلية اجتماعية تتسم بقدر أكبر من المساواة، وزيادة فرص العمل، ونمو اقتصادي قوي	هيكلية اقتصادية تتسم بقدر أكبر من المساواة، وخلق فرص العمل المستدام، ونمو اقتصادي متوازن
تخصيص النفقات المالية على النحو المناسب	تفادي الفقاعات في أسعار الأصول/الممتلكات
توقعات دقيقة للإيرادات المالية	الحد من المضاربات المالية
التعميم الآني للتقييم الاقتصادي القصير الأجل (فصلي/شهري) المستند إلى نموذج محدد (التقديرات السريعة)	

٢٠- في العقد الأخير، بذلت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية جهوداً مكثفة لتطوير نماذج تسمح بتقييم مبكر للأوضاع الاقتصادية[٢]. ويتزايد الطلب على التقديرات السريعة لأن الإحصاءات الأساسية حول الوضع الاقتصادي الراهن تصدر، عادة، متأخرة جداً. والمبدأ الرئيسي للتقديرات السريعة هو استخدام المعلومات ونشرها في وقت مبكر وبتواتر أسرع من قيمة المتغير المستهدف. ويكون المتغيّر المستهدف الناتج المحلي الإجمالي، والبيانات المستخدمة بتواتر أسرع هي الإحصاءات النقدية، ومؤشرات الأسعار، والبيانات الجمركية، ورخص البناء، وما إلى ذلك. وتهدف التقديرات السريعة إلى نشر المعلومات اللازمة في مهلة زمنية محدودة وبوسائل تقنية موثوقة، ويكون ذلك ممكناً من خلال النمذجة الاقتصادية. ومن الناحية التقنية، استخدمت مجموعة متنوعة من النماذج المتعددة التواترات (نموذج BRIDGE ونموذج البيانات المختلطة MIDAS) في الأعوام الأخيرة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، غير أنّ هذا الأسلوب لا يزال بحاجة إلى تطوير في المنطقة العربية.

---

(٢) يمكن العودة إلى أحدث المقالات بهذا الشأن في: Banbura et. al. ,2013, "Now-casting and the real-time data flow", ECB Working paper Series No. 1564 (July 2013) European Central Bank.